ملتقى دولي حول:

التحول في فكرة النظام العام: من النظام العام إلى الأنظمة العامة

جامعة بجاية، يومي 7 – 8 ماي 2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

استمارة المشاركة في الملتقى الدولي حول:

التحول في فكرة النظام العام: من النظام العام إلى الأنظمة العامة

اللقب و الاسم :..... .

الوظيفة و الرتبة العلمية :.....

المؤسسة المستخدمة :.....

مجال البحث :..... .....

الهاتف :..... الفاكس :.....

العنوان الإلكتروني :.....

العنوان البريدي :.....

لغة المداخلة :..... المحور:.....

الوسائل المستعملة في المداخلة: ....

عنوان المداخلة :.....

.....

ملخص المداخلة

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شروط المشاركة

- ألاّ يكون الموضوع قد نشر أو قدم في مداخلة من قبل.
- أن يكون مرتبطا بأحد المحاور المبينة أدناه.
- أن تقدم المداخلة بصورة فردية.
- أن تحرّر المداخلة باللغة العربية ببرنامج word خط Simplified arabic حجم 14 بالنسبة للمتن وحجم 12 بالنسبة للهوامش، أو باللغة الفرنسية بخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للمتن وحجم 10 بالنسبة للهوامش، وبفراغ 01 سم بين الأسطر.
- ترقيم الهوامش يكون بالتدوين الاوتوماتكي

بيانات مهمة

–آخر أجل لإرسال الملخصات يوم: 02 مارس 2014

–الإعلان عن قبول المشاركة يوم :13 مارس 2014

–آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم: 06 أفريل 2014

ملاحظة: تتوقف برمجة المداخلة على إرسال النص الكامل لها.

جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

القطب الجامعي أبوداو

الهاتف/ الفاكس: 034 .22.93.57

البريد الالكتروني:

colloque.ordre.public @gmail.com

colloque_ordre_public@yahoo.fr

بإمكانكم زيارة الموقع الالكتروني للجامعة:

www.univ-bejaia.dz

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د/ سعيداني بوعلام رئيس جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية

اللجنة العلمية:

رئيس اللجنة العلمية: أ.د/ **زوايمية رشيد**، أستاذ التعليم العالي، جامعة بجاية، الجزائر

الأعضاء:

أ.د. فيليب دلبك، أستاذ التعليم العالي جامعة السربون 1، باريس،، فرنسا.

أ.د. تيري ريفي، أستاذ التعليم العالي، جامعة السربون 1، باريس، فرنسا.

ا.د/ لورنس بوا، أستاذة التعليم العالي، جامعة نيس صوفيا انتي بوليس، فرنسا.

ا.د جون ايف شيرو، أستاذ التعليم العالي، جامعة اكس اون بروفونس، مرسيليا 3، فرنسا.

أ.د محمد محمود صالح، أستاذ التعليم العالي، جامعة نواقشط، موريطانيا.

أ.د كحلولة محمد، أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان. الجزائر.

د/بودريوة عبد الكريم، أستاذ محاضر، جامعة بجاية، الجزائر.

ا.د معاشو عمار، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

ا.د/ رداف احمد، استاذ محاضر، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

ا. د/ كاشير عبد القادر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

ا.د طيب السعيد، جامعة الجزائر.

د / خلوفي رشيد، أستاذ بالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر

أ–د/ سمار نصرا لدين، أستاذ محاضر، جامعة جيجل، الجزائر .

د/آيت منصور كمال، أستاذ محاضر جامعة بجاية، الجزائر.

د/خلفي عبد الرحمان، أستاذ محاضر، جامعة بجاية، الجزائر.

د.قبايلي الطيب، أستاذ محاضر، جامعة بجاية، الجزائر.

أ د/ كايس شريف، أستاذ محاضر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

د.قريمس عبد الحق، أستاذ محاضر، جامعة جيجل، الجزائر.

د/احمية سليمان، أستاذ محاضر، جامعة الجزائر.

اللجنة التنظيمية:

رئيس اللجنة التنظيمية : أ. بري نورالدين، أستاذ، كلية الحقوق، جامعة بجاية.

نائب رئيس اللجنة التنظيمية : عيساوي عزالدين، أستاذ، كلية الحقوق، جامعة بجاية

الأعضاء:

ا/ بلول جمال، أستاذ مساعد.

ا/ تواتي نسيرة، أستاذة مساعدة.

ا/بركاني جوهرة، أستاذة مساعدة.

ا/ قاسيمي يوسف، أستاذ مساعد.

ا/ برطاني اعمر، أستاذ مساعد.

ا/سايش عبد المالك، أستاذ مساعد.

ا/بزغيش بوبكر، أستاذ مساعد.

ا/ناتوري كريم أستاذ مساعد.

ا/ عمالي عبد الكريم، أستاذ مساعد.

ا/دموش حكيمة، أستاذة مساعدة.

ا/علوي فريدة، أستاذة مساعدة.

ا/ تعويلت عبد الكريم، أستاذ مساعد.

ا/معيفي العزيز، أستاذ مساعد.

ا/أرزقي نبيلة، أستاذة مساعدة.

ا/طواش عزالدين، أستاذ مساعد.

ا/حميطوش جمال، أستاذ مساعد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

إشكالية الملتقى

يعتبر العقد المبرم بشكل يصبح قانونا على المتعاقدين، والأصل في التعاقد للحرية، فيلتزم الطرفين بتنفيذ ما التزما به إلا ما كان منه مخالفا للنظام العام.

لكن يبقى النظام العام مفهوم فضفاض مرن ومتغير، إذ يعتبر من المفاهيم التي اختلف الفقه كثيرا في تحديد مضمونه. إذ لا يزال مفهومه يصعب حصره خاصة، مع التطور الحاصل في مختلف العلاقات القانونية، وتداخل الروابط الاجتماعية والمهنية والاقتصادية في تحديده.

لقد أوجد النظام العام كمفهوم في القانون المدني ليبقى كوسيلة يتمكن من خلالها القاضي التصدي لبضع العقود التي قد تشكل خطرا على العلاقات القانونية، بالتالي يقضي ببطلانها ولا يسمح بتنفيذها، إذ تعدم هذه التصرفات ولن يسمح حتى بإنشائها. بالتالي فالنظام العام هو نقيض الحرية التعاقدية.

لذلك ولوقت طويل قدم النظام العام على أنه ضمان لحماية مصالح الجماعة، وعلى هذا الأساس بني التعريف الأكثر توافقا لدى الفقه، فيعرف النظام العام على أنه مجموعة من القواعد والأسس الضرورية لقيام المجتمع. لكن مع التطور الحاصل في العلاقات القانونية، نتج أن العدالة التعاقدية التي يتغنى بها رجال القانون لم يعد يحققها العقد، إذ أصبح أحد الطرفين في العقد يتمتع بقوة نتيجة ظروف خارجة عنه، فأصبح جدير بحمايته تحقيقا لمصلحة المجتمع، لذا ظهر أن تحقيق مصالح خاصة للأفراد يمكن من خلاله حماية مصلحة المجتمع كله.

هذا التطور أدى إلى تداخل العلاقات القانونية الخاصة مع العلاقات الاقتصادية، وأصبحت الدول ترغب في إرساء السياسات والخطط الاقتصادية التي تخدم مصالحها، لذا أصبحت تسن قواعد قانونية تفرضها على المتعاملين الاقتصاديين. لذا ظهر فرع جديد للنظام العام وهو **النظام العام الاقتصادي**، هذا النوع الجديد للنظام العام يعرف أنه إيجابي إذ يهدف إلى تحديد ما يجب أن يتضمنه العقد من أحكام، فلا يكفي للدولة أن تنص ما على ما يجب الامتناع عنه بل ما يجب القيام به أيضا. هذا الفرع الجديد بدوره ينقسم إلى **النظام العام الموجه**؛ الذي ظهر بسبب تزايد تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، قصد إرساء مفهوم معين للصالح العام الاقتصادي والاجتماعي وفق خطة مرسومة، وتوجه الأفراد لتنفيذها، فتتدخل الدولة في أنشطتهم وتنظمها.

والنظام العام الحمائي؛ الذي تهدف به الدولة حين تدخلها لحماية الطرف المستضعف في العقد، خاصة من الناحية الاقتصادية، ذلك بفرضه قيودا جديدة وكثيرة على حرية التعاقد. لذلك ينسجم النظام العام الحمائي مع مفهوم الدولة الحارسة، إذ تناط بمهمة تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وإشباع حاجياته. لذا برز دور آخر يجب أن يؤديه القانون، يتعلق بحماية طرف ضعيف في العلاقة القانونية من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. بالتالي، ظهرت أحكام في القانون المدني قررت لحماية مصلحة طرف في العلاقة القانونية، كيفها المشرع على أنها من النظام العام. لكن خول من قررت تلك الأحكام لصالحه فقط حق استعمالها. لذلك ظهرت قواعد جديدة تكيف أنها من النظام العام، لكن لا تؤدي إلى إعدام التصرف المبرم إلا إذا قرّر صاحب الحق استعماله. ضمن هذا النوع الأخير، اتسمت قواعد قانون العمل، حيث تسعى الدولة بتدخلها، لتنظيم العلاقات المهنية والاجتماعية لحماية العامل، فقرّرت مجموعة من الحقوق لا يسمح النزول عنها، لكن دون الحيلولة من تحسينها والارتقاء بها، بموجب اتفاقات خاصة، يبرمها الطرفين بشكل فردي في عقد العمل، أو بشكل جماعي بموجب الاتفاقات والاتفاقيات الجماعية. والارتقاء بهذه الحقوق يجب أن يكون لصالح العامل فقط، بالتالي وصفت هذه القواعد بأنها من **النظام العام الاجتماعي**. هذا الأخير يعتبر ميزة قانون العمل الحديث، فهو ذلك الحد الأدنى من الحماية المقررة قانونا، التي لا يمكن لأي أن يَحدّ منها، ويقع كل اتفاق على خلاف ذلك باطلا بطلانا مطلقا، لكن الاتفاقات المخالفة بشكل يزيد من الحماية القانونية، فهي جائزة وصحيحة كما بينا ذلك.

أمام هذا الوضع نجد أنفسنا أمام تعدد فكرة النظام العام؛ تم الانتقال من النظام العام الشامل (التقليدي) إلى الأنظمة العامة، فهل هذه الأنظمة الجديدة تمثل تكملة للنظام العام التقليدي، أم نماذج جديدة ومستقلة لفكرة النظام العامة؟

محاور الملتقى:

المحور الأول: النظام العام الشامل

- مفهوم النظام العام في القانون الخاص
- النظام العام النصي وسلطة المشرع في تحديده
- النظام العام الفرضي، ودور القاضي في تكييفه
- الجزاءات المترتبة عن مخالفة النظام العام

المحور الثاني:النظام العام الاقتصادي

- النظام العام التوجيهي ودور الدولة في الضبط الاقتصادي
- النظام العام الحمائي (قانون التأمين قانون الاستهلاك...)
- النظام العام التنافسي.
- النظام العام الضبطي.

المحور الثالث:النظام العام الاجتماعي

- النظام العام في مفهوم قانون العمل
- النظام العام الاستثنائي
- تطبيق الأحكام الأكثر نفعا للعامل كأثر للنظام العام الاجتماعي.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
Ministère de l'enseignement supérieur et de
La recherche Scientifique.
Université Abderahmane Mira, Béjaia
Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Problématique du colloque

Il ya peu de notions juridiques qui soient aussi difficiles à définir que celle de « l'ordre public ». Il s'agit de l'ensemble des règles obligatoires qui touchent à l'organisation de l'Etat, à l'économie, à la morale, à la santé, à la sécurité, à la paix, aux droits et aux libertés essentielles de chaque individu. La notion d'ordre public est née en droit civil ; elle constitue toujours un mécanisme aux mains du juge, pour faire barrage à certains contrats portant atteinte à des règles obligatoires, en les annulant ou en suspendant leur exécution. La notion est conçue de ce fait, comme étant contraire à la liberté contractuelle. L'ordre public est une notion contingente et relative ; floue- ce flou étant consubstantiel à la notion elle-même : c'est une notion évolutive.

De la notion classique d'ordre public concernant la politique et la morale, le droit contemporain a étendu l'acception aux rivages social et économique. La notion a ainsi évolué en fonction des transformations qui ont affecté les missions dévolues à l'administration que l'on pourrait résumer en un passage de l'Etat-gendarme à l'Etat-providence. A l'époque contemporaine, de multiples élargissements l'ont affecté, notamment par la satisfaction des besoins collectifs qui résulte de la refondation de l'intervention de l'Etat dans la sphère économique et sociale.

L'ordre public économique : cet ordre prend deux aspects : ordre public de protection destiné à protéger des catégories faibles –consommateurs, locataires, emprunteurs…- et ordre public de direction destiné à transmettre aux différents rouages de l'activité les impulsions que décide l'Etat lorsqu'il opte pour un système dirigiste –politique des prix qui se traduit par le droit de la concurrence. C'est dans l'ordre public économique qu'est né l'ordre concurrentiel : le droit de la concurrence étant un droit dont l'objectif est de prévenir la mise en œuvre des pratiques contraires à l'ordre public économique, même lorsqu'elles résultent d'une entente ou d'une convention entre les parties.

L'action du Conseil de la Concurrence et des autorités de régulation sectorielles relèverait de l'ordre public régulatoire. Le passage à cet ordre s'observe à travers la mise en place et la pratique des régulateurs et des autorités de la concurrence.

Dans la sphère sociale, l'intervention initiale de l'Etat dans la régulation des relations contractuelles, consiste en la mise en place de règles générales garantissant les intérêts des parties faibles (règles du droit social) sans toutefois, exclure la possibilité de leur adaptation et perfection par le procédé de négociation dans le cadre du contrat de travail et les conventions collectives : les règles protectrices issues de la négociation sont dès lors d'ordre public : ordre public social. Cet ordre consiste en la mise en place de règles minimales de protection, auxquelles la négociation ne peut déroger que dans l'intérêt des personnes qu'elles visent.

Les diverses transformations économiques et sociales ont engendré des mutations au sein de l'ordre public classique et, ont donné naissance à plusieurs ordres publics : ***le passage de l'ordre public aux ordres publics.*** La question qui se pose est dès lors de savoir si, ces nouveaux ordres complètent l'ordre public classique et s'inscrivent sur un continuum de l'intervention publique dans les sphères économique et sociale, ou constituent-ils des ordres publics indépendants ?

Les travaux du colloque tenteront de répondre à cette problématique à travers les axes qui suivent :

Les axes du colloque :

Premier Axe : L'ordre public général

- Notion d'ordre public en droit privé
- L'ordre public textuel et pouvoir législatif
- L'ordre public virtuel et rôle du juge dans sa qualification
- Les sanctions des atteintes à l'ordre public

Deuxième Axe : L'ordre public économique

- L'ordre public de direction et rôle de l'Etat dans la régulation économique
- L'ordre public de protection
- L'ordre public concurrentiel
- L'ordre public régulatoire

Troisième Axe : L'ordre public social

- L'ordre public en droit social
- L'ordre public dérogatoire
- Le principe de faveur : pilier de l'ordre public social

Président d'honneur du colloque :
Pr Saidani Boualem, Recteur de l'université de Bejaia

Président du comité scientifique du colloque :

Pr. ZOUAÏMIA Rachid, Université de .Bejaia

Membres du comité :
Pr. Philipe Delebecque, Université Paris, Sorbonne 1, France
Pr. Thierry Revet, Université Paris, Sorbonne 1, France.
Pr. Laurence BOY, Université de Nice Sophia-Antipolis, France.
Pr. Jean-Yves CHEROT, Université d'Aix-en-Provence, Marseille.
Pr. Mohamed Mahmoud Salah, Université Nouakchott, Mauritanie.
Pr. Kahloula Mohamed, Université Tlemcen, Algérie.
Pr. Maachou Amar, Université de M-M, Tizi-Ouzou, Algérie.
Pr. Reddaf Ahmed, Université M-M Tizi-Ouzou, Algérie.
Pr. Kacher A/Kader, Université M-M, Tizi-Ouzou, Algérie.
Pr. Tayeb Essaid, Faculté de Droit, Université d'Alger.
Dr. Boudrioua A/karim, Université de Béjaia, Algérie.
Dr. Khelloufi Rachid, Ecole nationale d'administration (ENA) Alger.
Pr. SEMAR Nacer-el-dine, Université de Jijel, Algérie.
Dr. Ait Mansour Kamel, Faculté de Droit, Université de Béjaia
Dr. Khelfi A/rahmane, Faculté de Droit, Université de Béjaia, Algérie
Dr. Kbaili Tayeb, Université de Béjaia, Algérie.
Dr.Grimes A/hak, Université de Jijel, Algérie.
Pr. KAIS Cherif, Université M-M, Tizi-Ouzou, Algérie.
Pr. Ahmia Slimane, Université d'Alger.

Membres du comité d'organisation :

Président du comité d'organisation : BERRI Noureddine, M. A.

Vice président du comité d'organisation : Aissaoui Azedine

Membres du comité :
Behloul Djamel M-A.
Touati Nacera MC, B.
Benberkane Ahmed, M-A
Assali A/karim, M-A.
Berkat Djouhra, M-A.
Demouche Hakima, M-A
Taouilt Karim, M-A.
Berkani Ameur, M-A.
Maifi Aziz, M-A.
Saich A /malek, M-A.
Arezki Nabila, M-A.
Bezghiche Boubekeur, M-A.
Kacimi Youssef, M-A.
Tabbache Azedine, M-A.
Natouri Karim, M-A.
Hamitouche Djamel, M-A.
Makhlouf Bahia, M-A

Colloque International sur :
LES MUTATIONS DE L'ORDRE PUBLIC :
DE L'ORDRE PUBLIC AUX ORDRES PUBLICS

***Université de Béjaia*, les 7 et 8 Mai 2014**

Conditions de participation :

-La communication ne doit pas faire objet d'une publication dans une revue ou d'une participation à un colloque.
- La communication doit être en rapport avec l'un des axes du colloque.
- La communication doit être présentée individuellement.
- Les communications en langue arabe doivent être rédigées avec le caractère Simplified arabic police 14 pour le fond et 12 pour les bas de pages, les communications en langue française doivent être rédigées avec le caractère Time New Roman police 12 pour le fond et 10 pour les bas de pages, interligne 1,5 cm.
- Les notes de bas de page doivent se faire avec insertion automatique.

Informations importantes

Date limite de réception des résumés : **02 Mars 2014**
Date d'envoie de l'avis d'acceptation : **13 Mars 2014**
Date limite pour l'envoie des communications : **06 Avril 2014**

Université Abderrahmane MIRA –BEJAIA
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Campus Aboudaou

TEL/ FAX : (00213) 34.22.93.57

E mail :
colloque.ordre.public@gmail.com
colloque_ordre_public@yahoo.fr

Veuillez visiter le site de l'Université:

www.univ-bejaia.dz

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la recherche scientifique
Université Abderrahmane MIRA –BEJAIA

Bulletin de participation au colloque international sur :

Les mutations de l'ordre public :
De l'ordre public aux ordres publics

Nom et Prénom:.....
Fonction et grade :.....
Organisme employeur.....
Domaine de recherche .....
Fax :..... Tél.....
Adresse : .....
E-mail :.....
Moyens à utiliser : .....
Langue..... Axe.....
Titre :.....

Résumé de la communication

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....